

المملكة العربية السعودية

وزارة الداخلية

(٤٧٢)

وكالة الوزارة لشؤون حقوق

ادارة شؤون السجون

قسم الرعاية



رقم زيارة للأراضي

الرف

رقم الصادر : ٨٢١١
تاریخ الصادر : ١٤٤٢/٠١/٢١
الموافقات :

التاري

التواب



قرار وزاري رقم ٣٦٥ وتاريخ ١٤٣٢ / ١ / ٢٨ هـ

إن وزير الداخلية

بناء على الصلاحيات الممنوحة له

وبعد الإطلاع على قرارات مجلس الوزراء المؤقر رقم ١٢٥١
في ١٣٩٢/١١/١٢ هـ، ورقم ٩٧ في ١٤٠٤ / ٥ / ٥ هـ، ورقم ٥٩ في
١٤١٦/٣/١٨ هـ.

وبعد الإطلاع على القرار الوزاري رقم ٣١٣٠ في ١٤٠٨/٩/٣ هـ، وما طرأ
عليه من تعديل بالقرار الوزاري رقم ٦٠٥٧ في ١٤١٩/١٠/٨ هـ ، والقرار الوزاري
رقم ١٨٠٣ في ١٤٢٧/٣/٢٥ هـ.

وبعد الإطلاع على نظام الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم
رقم م / ٣٩ في ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ.

وبعد الإطلاع على نظام الأسلحة والذخائر الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم
م / ٤٥ في ١٤٢٦/٧/٢٥ هـ ولايته التنفيذية.

وبناء على ما عرضه علينا معالي وكيل الوزارة وبعد الإطلاع على توصيات
اللجنة المكلفة بدراسة إجراء تعديلات على صياغة مواد القرار الوزاري المشار إليه
أعلاه المنظم لتسجيل السوابق.

يقرر ما يلي :-

المادة الأولى :

الأحكام الجزائية التي تسجل في صحيفة السوابق ، هي الأحكام النهائية المكتسبة
للقطعية التي تصدر في القضايا الجزائية إذا توفرت فيها شروط تسجيل السوابق
الموضحة في المادة الثالثة.

المملكة العربية السعودية

وزارة الداخلية

(٢٧٢)

وكالة الوزارة لشؤون الحقوق

ادارة شؤون السجون

قسم الرعاية



الرقم /

التاريخ

التواريخ

المادة الثانية :

الأحكام الجزائية التي تسجل في صحيفة الحالة الجنائية، هي الأحكام النهائية المكتسبة للقطعية التي تصدر في القضايا الجزائية ولم تتوفر فيها شروط تسجيل السوابق الموضحة في المادة الثالثة.

المادة الثالثة :

الأحكام الجزائية النهائية يتم تسجيلها في صحيفة السوابق إذا توفرت فيها الشروط الآتية:-

أ- أن تكون العقوبة الجزائية على أمر محظور ومعاقب عليه شرعاً أو نظاماً وبعد ثبوت الإدانة بناءً على حكم نهائي بعد محاكمة تجري وفقاً للوجه الشرعي طبقاً للمادة (٣) من نظام الإجراءات الجزائية.

ب- أن تكون العقوبة المحكوم بها إما :-

١- حدا شرعياً غير حد المسكر .

٢- حد المسكر للمرة الرابعة فأكثر.

٣- السجن مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات .

٤- إذا اجتمعت عقوبتان من العقوبات الآتية : (الجلد الذي لا يقل عن ثمانين جلدة ، السجن الذي لا يقل عن سنتين ، الغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف ريال) ، والمقصود باجتماع العقوبات ما يتقرر شرعاً أو نظاماً أو بهما مجتمعين .

المادة الرابعة :-

الحدث الذي لم يتم الخامسة عشرة من عمره أو الحدث الذي أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يبلغ الثامنة عشرة يجري تسجيل ما يصدر

الْمُلْكُ الْعَرَبِيُّ الْسُّعُودِيُّ

وزارة الداخلية

(٢٧٢)

وكالة الوزارة لشؤون المفرق

ادارة شؤون السجناء

قسم الرعاية



الرقم /

التاريخ

التابع

بحقه من أحكام في صحيفة الحالة الجنائية ولا تسجنا، في صحيفة السوابق.

المادة الخامسة:-

يحتسب تاريخ انتهاء تنفيذ المحكومية لغرض رد الاعتبار اعتباراً من انتهاء التنفيذ الفعلي للعقوبة وليس من تاريخ انتهاء المحكومية ، لأن سقوط العقوبة بالعفو أو لأي سبب آخر ينهي العقوبة ، بشرط أن تنتهي المدة المعمدة عن عقوبتها دون عودة المحكوم عليه إلى ارتكاب جريمة أخرى مما يسجل في صحيفة السوابق .

المادة السادسة :

يتم تسجيل جميع الأحكام والأوامر الصادرة بالإبعاد وفق ما ورد بالمادتين (الأولى والثانية) من هذا القرار.

المادة السابعة :

١. توضع أمام الأحكام الجزائية النهائية المدونة في الصحيفة المستخرجة التي تتواجد فيها شروط تسجيل السابقة عبارة (سابقة) .

٢. توضع أمام الأحكام الجزائية النهائية المدونة في الصحيفة المستخرجة التي لا تتواجد فيها شروط تسجيل السابقة عبارة (حالة جنائية).

المادة الثامنة :

كل حكم جزائي نهائي سبق تسجيله في صحيفة السوابق على خلاف المواد المتقدمة يجري شطبها فوراً من صحيفة السوابق بقوة النظام دون حاجة إلى استصدار موافقة بذلك ويعدون في صحيفة الحالة الجنائية.

نَسْرُ اللَّهِ الرَّحِيمِ نَبِيِّ الْمُهَمَّاتِ

المُلْكُوَّتُ الْعَرَبِيُّ الْسَّعُودِيُّ

وزارة الداخلية

(٢٧٢)

وكالة الوزارة لشؤون العقوب
ادارة شؤون السجناء
قسم الرعاية



الرقم /

التاريخ

التوابع

المادة التاسعة :

يقوم المختصون في فروع الأدلة الجنائية بأخذ بصمات المحكوم عليه وتصويره فور التنفيذ الفعلي للعقوبة وتسجيل اسمه ورقم الحكم الصادر ضده وتاريخه والجهة الصادر منها والعقوبة المحكوم بها عليه ووصف الجريمة.

المادة العاشرة:

يحل هذا القرار محل القرار الوزاري رقم ٣١٣٠ وتاريخ ١٤٠٨/٩/٣ هـ،
المعدل بالقرارين الوزاريين رقم ٦٠٥٧ وتاريخ ١٤١٩/١٠/٨ هـ ورقم
١٨٠٣ وتاريخ ١٤٢٧/٣/٢٥ هـ، ويعمل به من تاريخ صدوره، وعلى
الجهات المعنية تنفيذه .

نايف بن عبدالعزيز

وزير الداخلية